

الغدير

[196] وعدده لذلأ منا فقا؁ وأوصى أن لا تصلي عليه أنت؁ وكان يقول لعلي أمير المؤمنين خذ سيفك وأخذ سيفي إنه قد خالف ما أعطاني؁ وكان يحث الناس عليك ويقول: عاجلوه قبل أن يتمادى في ملكه؁ وحلف أن لا يكلمك أبدا؁ وقد دخلت عليه عائدا في مرضه فتحول إلى الحائط ولم يكلمك (1) وهاجرك إلى آخر نفس لفظه. وتبعه على خلافك الباقون من أهل الشورى. وكلنا نحسب أن نصب الخليفة لا يجب على إا سبحانه إن كنا مقتفين أثر الشيخين وإنما هو مفوض إلى الأمة تختار عليها من شاءت؁ وإن حدنا في ذلك من قول إا تعالى: وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة (2) وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى إا ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم (3) وعن نصوص النبي الأعظم وقد مر شرط منها في غضون أجزاء كتابنا هذا. فهل ترى أيها الخليفة أنه كان يجب على إا سبحانه أن يمضي خيرة الأمة ؟ أكان في رأي الجليل إعواز في تقييض الإمام بنفسه حتى ينتظر في ذلك مشتبك آراء الأمة أو مرتبك أهوائهم فيمضي ما ارتأوه ؟ وبهذه المناسبة تنسب ذلك السربال إليه؁ لا أضنك أيها الخليفة يسعك أن تقرر ما استفهمناه؁ غير أن آخر دعواك بعد العجز عن الجواب: لا أنزع قميصا ألبسنيه إا. وعلى كل لقد أوقفنا موقف الحيرة في أمر هذا السربال ومن حاكه والنول الذي حيك عليه؁ فقد وجدنا أول الخلفاء تسربله بانتخاب غير دستوري بانتخاب جر الولايات على الأمة حتى اليوم؁ بانتخاب سود صحيفة التاريخ وشوه سمعة السلف؁ وقد تقمصه ابن أبي قحافة وهو يعلم أن في الأمة من محله من الخلافة محل القطب من الرأى؁ ينحدر عنه السيل ولا يرقى إليه الطير؁ كما قاله مولانا أمير المؤمنين ثم مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى ابن الخطاب بعده؁ فيا عجا يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته (4) فتقمصه الثاني بالنص ممن قبله وهو يعلم أن في الأمة من هو

(1) راجع ما مر في هذا الجزء من حديث عبد الرحمن بن عوف ص 86 - 91. (2) سورة القصص:

67. (3) سورة الأحزاب: 36. (4) راجع ما أسلفناه في الجزء السابع ص 81 ط 2.